

الحرب الباردة

أ.م. و. مهنر عبر الواحد كاظم (*)

المقدمة

قد استُعملت مصطلح الحرب الباردة لأول مرة من قِبل الكاتب الإنجليزي جورج أورويل في مقال كان قد نشره في عام ١٩٤٥م وأشار فيه إلى المآزق النووي الذي يمكن أن تتسبب به دولتين أو ثلاث دول تمتلك كل منها سلاح نووي قادر على إبادة الملايين من الناس في بضعة ثوان فقط، كما استخدم المصطلح لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من قِبل الممول الأمريكي والمستشار الرئاسي برنارد باروخ في خطابه الذي ألقاه في عام ١٩٤٧م في قصر الدولة في مدينة كولومبيا ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور الحرب الباردة ما يلي

سباق التسلح

ففي عام ١٩٤٩م اختبر الاتحاد السوفياتي القنبلة الذرية الأولى، مما أدى إلى بدء سباق التسلح النووي بين الطرفين، وفي عام ١٩٥٣م أصبحت القوتان تحتبران القنابل الهيدروجينية وتتنافسان في عمليتي البحث والإنتاج، وظهرت نظرية التدمير المتبادل المؤكّد (بالإنجليزي، **Mutually Assured Destruction MAD**): التي تنص على أنه لن يتم إطلاق الأسلحة النووية من جانب ما لم تطلق من الجانب الآخر، وأصبحت الأسلحة النووية رادعاً وليس سلاحاً يستخدم في الحرب، وقد هدف الرئيس الأمريكي ترومان إلى ترهيب الاتحاد السوفياتي من الامتثال لأوروبا الشرقية، إلّا أن ردة فعل جوزيف ستالين كانت الغضب بدلاً من الخوف، الأمر الذي دفع إلى متابعة سباق التسلح النووي وعسكرة كلا الجانبين وتقريب الحرب

(*) كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

الاختلافات الأيديولوجية

من الاختلافات والانقسامات الأيديولوجية ظهور الشيوعية، فقد ظهرت الدولة الشيوعية في روسيا بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧م والتي حلت مكان الحكومة الروسية المؤقتة، وقد عمل البلاشفة على سحب روسيا من الحرب وترك بريطانيا وفرنسا للمحاربة وحدهما في الحرب العالمية الأولى، كما ظهرت الرأسمالية مقابل الشيوعية، ولم تتوافق الأنظمة الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية مع الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي، حيث إن الحكومة في النظام الرأسمالي ديمقراطية كما أن الاقتصاد غير مسيطر عليه من قبل الدولة، في حين أن الحزب الشيوعي يقود الدولة ويركز السلطة والاقتصاد في أيدي الحكومة، وقد هدف الجانبان إلى تفوق كل منهما على الآخر لتحقيق مكاسبه الخاصة

وازدادت درجة الشك وانعدام الثقة بين القوتين العظميين، عندما غضب ستالين من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بسبب التأخر في فتح الجبهة الثانية على ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي منح الفرصة لهتلر بتوطيد قواته ضد السوفييات، وقد شك ستالين في أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد تأخرتا لترك السوفييات والألمان يتقاتلان مع بعضهما وبالتالي إضعاف الدولتين، الأمر الذي دفع ستالين إلى أن يبحث عن المزيد من الأمن لبلده وعقد النية على إنشاء منطقة عازلة جغرافية لدول أوروبا الشرقية الصديقة، ولحمايتها من العدوان الغربي المستقبلي، وقد عارضت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الأمر لأنها كانت تنوي إنشاء دولة قوية ديمقراطية، وقد أثارت الاختلافات الأيديولوجية بين الطرفين العديد من الخلافات، وقررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبع سياسة الاحتواء والتي كان من أهم بنودها أنه إن لم يمكن القضاء على الشيوعية فلا بد من وقف انتشارها

وقد اتهم الرئيس الأمريكي ترومان الاتحاد السوفيياتي بأنه القوة المحرصة على النظام الديكتاتوري في العالم كما أن السوفييات هم أساس خنق الاقتصاد العالمي، وكتنفيذ لسياسة الاحتواء ومحاربة السوفييات قدمت الولايات المتحدة الأمريكية المعونات

الاقتصادية من أموال، ومواد بناء، وخبرات لمعظم دول أوروبا التي كانت تخشى عليها من الخطر الشيوعي السوفييتي وكانت وجهة نظرهم أنه ما دام البلد مزدهر فلا خوف عليه من سيطرة الشيوعية، وقد ظهرت الانقسامات الناتجة من اختلاف الأيديولوجيا بشكل جلي من خلال إنشاء حلف الناتو في عام ١٩٤٩م لمواجهة الخطر الشيوعي، كما تم تأسيس ميثاق وارسو في عام ١٩٥٥م من قبل ستالين لمواجهة التحالف العدائي على السوفيات

ظهور الخلافات حول ألمانيا

عندما انتهت الحر في عام ١٩٤٥م تم تقسيم ألمانيا إلى أربعة أقسام بين الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفييتي، وقد كان من المقرر أن تدير كل دولة من الحلفاء المنطقة الخاصة بها، وأراد ستالين أن يضعف اقتصاد ألمانيا لضمان عدم قدرتها على النهوض مرة أخرى كما طالب بتعويضات مادية عن خسائر الحرب التي تسببت بها، إلا أن الحلفاء الغربيون أرادوا أن تكون ألمانيا قوية بما فيه الكفاية لتساهم في التجارة العالمية، فقد بقيت المناطق البريطانية والفرنسية والأمريكية حرة في التجارة، لكن ستالين رفض التجارة مع المناطق الأخرى في القسم الخاص به، كما أنه صادر العديد من المنتجات، والمواد الخام اللازمة لإعادة الإعمار واستعملها لصالح الاتحاد السوفييتي، وفي عام ١٩٤٧م تم إنشاء عملة جديدة لتوحيد الاقتصاد البريطاني والأمريكي ولتعزيز الاقتصاد في المناطق الألمانية التابعة لهما، أما ستالين فقد خشي أن تنتشر العملة في منطقته وتضعف إرادته في إضعاف الاقتصاد الألماني مما أدى به إلى إنشاء العملة الألمانية الشرقية الجديدة الخاصة بقطاعه

وقام ستالين في عام ١٩٤٨م بحصار مدينة برلين وقطع جميع الطرق المؤدية إليها ومنع الحلفاء الغربيين من الوصول إليها برا، وكان يهدف إلى إجبارهم على التنازل عنها، كما كان يخاف من قيام قوة اقتصادية عالمية بالاتحاد مع ألمانيا، إلا أن الحكومات الأمريكية والبريطانية كانت تنقل المعونات إلى المدينة جواً من خلال الطائرات لتمد الناس بالوقود والغذاء، واستمر الأمر على هذا الحال لمدة ١١ شهراً، وبعد ٣٢٢ يوماً

رفع ستالين الحصار عن برلين، إلّا أن هذا الأمر زاد من التوتر بين القوتين والذي كان من أسباب الحرب الباردة

الأزمة الكورية

بدأت الأزمة الكورية في عام ١٩٤٩م عندما توسع الشيوعيون في الشرق الأقصى لينتهي الأمر بتوليهم للسلطة في الصين، وفي عام ١٩٥٠م غزا كيم كوريا الشمالية بدعم من الصين وروسيا، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية بوصاية من مجلس الأمن القومي الأمريكي أنه يجب إيقاف سياسة الاحتواء والبدء في ردع الشيوعية فوفقاً لنظرية الدومينو إن سقطت أي دولة تحت حكم الشيوعية فستتبعها الدول الأخرى عاجلاً أم آجلاً، وعندما تمت هزيمة كوريا الشمالية بسهولة من قبل الصينين وسيطر الكونغو على كوريا الجنوبية حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم من هيئة الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراء المناسب، وبدأ العمل العسكري الحربي في الحرب الباردة في عام ١٩٥٠م حيث حاربت الولايات المتحدة الصين وهددت باستخدام القنبلة الذرية إن لم تتراجع الصين وتقبل بالسلام، وقد وصلت الحرب إلى طريق مسدود وانتهت في عام ١٩٥٣م، ولا تزال الأزمة الكورية تشكل مصدراً للتوتر إلى يومنا هذا

نهاية الحرب الباردة

انتهت الحرب الباردة عندما تولى ريتشارد نيكسون منصبه وهو رئيس الولايات المتحدة السابع والثلاثين ونائب الرئيس الأمريكي السادس والثلاثين، حيث إنه انتهج أسلوباً جديداً لإدارة العلاقات الدولية من خلال استخدام الأسلوب الدبلوماسي بدلاً من العسكري، فعمل على تشجيع الأمم المتحدة للاعتراف بالحكومة الصينية الشيوعية، كما أقام علاقات دبلوماسية مع بكين، وبالنسبة للاتحاد السوفياتي فقد تبني سياسة الاسترخاء معه، ففي عام ١٩٧٢م وقع رئيس الوزراء السوفياتي ليونيد بريجنيف معاهدة تحد من استخدام الأسلحة الاستراتيجية، والتي تمنع أيضاً تصنيع الصواريخ النووية سواء من الجانب السوفياتي أو الأمريكي، وكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة التي تحد من التهديد بالحرب النووية، وبالرغم من ذلك قامت الحرب الباردة من جديد

عندما استلم الرئيس رونالد ريغان الرئاسة، والذي اعتبر الوجود الشيوعي يشكل خطراً على الحرية، وظهر مبدأ ريغان الذي ينادي بالتمرد على الشيوعية ويقدم المساعدات المالية والعسكرية لمن يقاوم الخطر الشيوعي.

وعندما استلم غورباتشوف منصبه في عام ١٩٨٥م وهو آخر رئيس للاتحاد السوفييتي قبل انهياره، أعاد بناء العلاقات الروسية مع الدول الأخرى، وكانت سياسته قائمة على أمرين هما الانفتاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، وفي عام ١٩٨٩م ومع تراجع الاتحاد السوفييتي في أوروبا الشرقية عمدت الدول الشيوعية إلى إحلال حكوماتها وتغييرها إلى حكومات غير شيوعية، كما تم تدمير جدار برلين وهو الركن الأساسي والعامل الأهم في الحرب الباردة، وبحلول عام ١٩٩١م كانت الحرب الباردة قد انتهت تماماً في ظل غياب حرب معلنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قامت القوتان بالاشتراك في عمليات بناء عسكرية وصراعات سياسية من أجل المساندة. على الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانا حلفاء ضد قوات اخور إلا أن القوتين اختلفتا في كيفية إدارة ما بعد الحرب وإعادة بناء العالم. خلال السنوات التالية للحرب، انتشرت الحرب الباردة خارج أوروبا إلى كل مكان في العالم. حيث سعت الولايات المتحدة إلى سياسات المحاصرة والاستئصال للشيوعية وحشد الحلفاء خاصة في أوروبا الغربية والشرق الأوسط. خلال هذه الأثناء، دعم الاتحاد السوفييتي الحركات الشيوعية حول العالم خاصة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا.

صاحبت فترة الحرب الباردة عدة أزمات دولية مثل أزمة حصار برلين-1948
1949 والحرب الكورية 1950-1953 وأزمة برلين عام 1961 وحرب فيتنام
1962-1975 والغزو السوفييتي لأفغانستان وخاصة أزمة الصواريخ الكوبية 1962
عندها شعر العالم أنه على حافة الانجراف إلى حرب عالمية ثالثة. آخر أزمة حدثت خلال
تدريبات قوات الناتو. 1983 شهدت الحرب الباردة أيضاً فترات من التهدة عندما
كانت القوتين تسعيان نحو التهدة. كما تم تجنب المواجهات العسكرية المباشرة لأن
حدوثها كان سيؤدي إلى دمار محتم لكلا الطرفين بسبب الأسلحة النووية.

اقتربت الحرب الباردة من نهايتها أواخر الثمانينات وبداية التسعينات. بوصول الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إلى السلطة ضاعفت الولايات المتحدة ضغوطها السياسية والعسكرية والاقتصادية على الاتحاد السوفيتي. في النصف الثاني من الثمانينات، قدم القائد الجديد للاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف مبادرتي بيرستوريكا - إصلاحات اقتصادية - وغلانوت - مبادرة اتباع سياسات أكثر شفافية وصراحة. لينهار الاتحاد السوفيتي عام 1991 تاركاً الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم أحادي القطب .

وقد أستخدم اللفظ لأول مرة من طرف الملك الإسباني خوان إيمانويل في القرن ١٤ ثم الاقتصادي الأمريكي برنارد باروش في بداية 1947 ثم أصبح شائع مع الصحفي ولتر ليمان .لا يوجد توافق بين المؤرخين فيما يتعلق ببداية الحرب الباردة. فبينما يقول معظم المؤرخون أنها بدأت بعد الحرب العالمية الثانية فوراً، يقول بعض المؤرخون أنها بدأت في نهاية الحرب العالمية الأولى .على الرغم من أن المشكلات بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، إلا أن الخلاف في وجهات النظر بين الشيوعية والرأسمالية يعود إلى عام 1917، عندما انطلق الاتحاد السوفيتي من الثورة الروسية كأول دولة شيوعية في العالم. هذا أدى إلى جعل العلاقات الأمريكية الروسية مصدر قلق ومشكلات لفترة طويلة .

أدت العديد من الأحداث إلى نمو الشك وعدم الثقة بين (الولايات المتحدة) والاتحاد السوفيتي مثل: التحدى البلشيفكي للرأسمالية -من خلال عمليات إسقاط عنيفة للنظم الرأسمالية واستبدالها بنظم شيوعية-، وانسحاب روسيا من الحرب العالمية الأولى عن طريق عقد معاهدة بريست ليتوفسك مع ألمانيا، وتدخل الولايات المتحدة في روسيا لدعم الحركة البيضاء خلال الحرب الأهلية الروسية، ورفض الولايات المتحدة الاعتراف بالاتحاد السوفيتي حتى عام 1933 .

أحداث أخرى حدثت في الفترة ما بين الحربين أدت إلى تعميق مناخ عدم الثقة المتبادل مثل: معاهدة رابللو والاتفاق على عدم الاعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي .

نشأة المصطلح

في نهاية الحرب العالمية الثانية استخدم الكاتب الإنجليزي جورج اورويل الحرب الباردة كمصطلح عام، في مقال له "أنت والقبلة الذرية" نشر في ١٩ أكتوبر عام ١٩٤٥ في صحيفة تريبيون البريطانية. تأمل فالعالم يعيش في ظل تهديدات الحرب النووية، يتطلع أوريل إلى تنبؤات جيمس برونو هام لإستقطاب العالم، وكتب: "أنظر إلى العالم بأسره، الانحراف لعدة عقود ليس من اجل الفوضى بل لإعادة فرض العبودية..."

وقد نوقشت نظرية جيمس برونو هام كثيرا ولكن قلة من الناس تناولت آثارها الإيديولوجية، وهذا يعني نوع رؤية العالم ونوع معتقداتهم والبناء الإجتماعي الذي ربما يسود في الدولة التي كانت لا تقهر وفي حالة "حرب باردة" دائمة مع جيرانها .

عندما نلاحظ ففي ١٠ مارس من عام ١٩٤٦ كتب اورويل التالي "بعد مؤتمر موسكو في ديسمبر الماضي بدأت روسيا حرب باردة على الأمبروطورية البريطانية [2]". جاء أول استخدام لهذا المصطلح لوصف المواجهات السياسية بعد الحرب بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في خطاب لبرنارد باروخ، وهو مستشار ذو نفوذ على الرؤساء الديموقراطيين ، قال الصحفي هربرت بايارد في خطاب كتبه "دعونا لا نخدع نحن اليوم في خضم الحرب الباردة". "قدم الكاتب الصحفي ولتر ليبمان المصطلح بشكل واسع النطاق في كتاب الحرب الباردة، وعندما سئل عام ١٩٤٧ عن مصدر هذا المصطلح ارجعه الي مصطلح فرنسي ذكر عام ١٩٣٠

خلفية المصطلح

المقالة الأساسية منشأ الحرب البارد هناك خلاف بين المؤرخين حول نقطة انطلاق الحرب الباردة. في حين ان معظم المؤرخين يعيدون اصولها إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، فأخرون يقولون أنها بدأت في أواخر الحرب العالمية الأولى، هناك تاريخ يعود إلى أواسط القرن التاسع عشر رغم حدة التوتر بين الإمبروطورية الروسية وغيرها من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وجدت روسيا السوفياتية

نفسها معزولة عن الدبلوماسية الدولية نتيجة للإستيلاء البلشفي عام ١٩١٧. صرح الرئيس فلاديمير لينين أن الاتحاد السوفيتي أحيط "بالتطويق الرأسمالي المعادي" وينظر إلى الدبلوماسية كسلاح لأبقاء اعداء السوفيت منقسمين بدأ من إنشاء الكومنترون السوفيتي الذي دعا إلى تقلبات ثورية في الخارج.. الزعيم الاحق جوزيف ستالين، الذي نظر إلى الاتحاد السوفيتي بأنها "جزيرة الاشتراكية" وذكر أنه يجب أن نرى أن التطويق الرأسمالي الحالي أستبدل بالتطويق الاشتراكي. في وقت مبكر من عام ١٩٢٥، وأعلن ستالين أنه ينظر إلى السياسة الدولية كعالم ثنائي القطب فيه الاتحاد السوفيتي الذي من شأنه جذب الدول المنجذبة إلى الدول الاشتراكية او الرأسمالية التي أيضا من شأنها جذب الدول المنجذبة نحو الرأسمالية، في حين كان العالم في فترة "استقرار مؤقت للرأسمالية سبقت انهياره في نهاية المطاف. أثبتت الأحداث المختلفة قبل الحرب العالمية الثانية انعدام الثقة المتبادله والشك بين القوى الغربية والإتحاد السوفيتي، بعيدا عن التحدي الفلسفي العام الذي صنعه الشيوعيين نحو الرأسمالية هناك دعم غربي للحركة البيضاء المناهضة للبلشفية في الحرب الأهلية الروسية، أن التمويل السوفيتي عام ١٩٢٦ تسبب بإضراب العمال البريطاني العام لقطع العلاقات البريطانية مع الاتحاد السوفيتي، وأعلن ستالين عام ١٩٢٧ التعايش السلمي مع الدول الرأسمالية "تراجع إلى الماضي"، اظهرت الإدعاءات التآمرية خلال عام ١٩٢٨ ومحاكمة شاختي المخطط بقيادة بريطانية فرنسية لإنقلاب، *d'etat* ورفض أمريكي للإعتراف بالاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٣٣ ومحاكمات موسكو الستالينية العضمى في موسكو مع ادعاءات تجسس بريطانية وفرنسية ويابانية وألمانية نازية.. مع ذلك كان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منعزلتين بشكل عام مابين الحربين العالميتين. وقع الاتحاد السوفيتي مع ألمانيا اتفاقية مبدئية بعدم الاعتداء. ولكن بعد غزو الجيش الألماني للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ والقصف الياباني لبرل هاربور في ديسمبر كانون الأول عام ١٩٤١ شكل الاتحاد السوفيتي والقوى المتحالفة تحالف الإئتلاف. وقعت بريطانيا على تحالف رسمي وقدمت الولايات المتحدة اتفاقية غير رسمية. في وقت الحرب، وفرت الولايات المتحدة لكل من بريطانيا والسوفيت طريق لبرنامج الإعارة والتأجير الخاص بها.. مع

ذلك، ظلت ستالين مريب للغاية ويعتقد ان البريطانيين والأمريكان قد تأمروا لضمان تحمل السوفييت وطأت القتال على ألمانيا النازية. وفقا لوجهة النظر هذه، فإن الحلفاء الغربيون كانوا يتعمدون فتح مواجهة ثانية ضد ألمانيا بهدف التدخل في آخر لحظة وتشكيل التسوية السلمية. وبالتالي، تركت المفاهيم السوفيتية في الغرب تيار خفي قوي من التوتر والعداء بين القوى المتحالفة .

بدايات الكتلة الشرقية

التغيرات الإقليمية في أوروبا في فترة ما بعد الحرب وتشكيل الكتلة الشرقية، فيما يسمى ب "الستار الحديدي".

وضع الاتحاد السوفيتي أساس نشأة الكتلة الشرقية - خلال المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية - بضم عدة دول مباشرة لتكون جمهوريات الاتحاد السوفيتي، والتي تنازلت عنها مبدئياً (وفعلياً) ألمانيا النازية في الاتفاق الألماني السوفيتي. تشمل تلك الدول شرق بولندا) أدرجت في جمهوريتين مختلفتين تابعتين لجمهوريات الاتحاد السوفيتي(ولاتفيا) التي صارت جمهورية لاتفيا السوفيتية الاشتراكية(، وإستونيا) التي صارت جمهورية إستونيا السوفيتية الاشتراكية(، وليتوانيا) صارت جمهورية ليتوانيا السوفيتية الاشتراكية (وجزاء من شرق فنلندا) صارت جمهورية كاريليا الفنلندية السوفيتية الاشتراكية(وشرق رومانيا) صارت جمهورية مولدوفا السوفيتية الاشتراكية أضيفت الأراضي التابعة لوسط وشرق أوروبا - التي حُررت من النازيين واحتلت من القوات المسلحة السوفيتية - إلى الكتلة الشرقية بتحويلها إلى دول تابعة مثل شرق ألمانيا، وجمهورية بولندا الشعبية، وجمهورية بلغاريا الشعبية، وجمهورية الجبل الشعبية، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، وجمهورية رومانيا الشعبية، وجمهورية ألبانيا الشعبية .

أعادت الأنظمة التي نشأت على النمط السوفيتي في الكتلة الشرقية ليس فقط الاقتصاد السوفيتي الموجه، لكن أيضاً تبنت الطرق الوحشية التي استخدمها جوزيف ستالين والشرطة السرية السوفيتية لقمع المعارضة الحقيقية واحتملة. كما سيطر الجيش

الأحمر - في آسيا - على منشوريا في الشهر الأخير من الحرب، واستمر في احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي الكورية الواقعة شمال خط العرض ٣٨ .

أشرفت المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية - بقيادة لافرينتي بريا - على وضع أنظمة الشرطة السرية على النمط السوفيتي في الكتلة - كجزء من تعزيز سيطرة ستالين على الكتلة الشرقية- ، والتي من المفترض أن تقضي على المقاومة المناهضة للشيوعية . عندما بدأت الشرارات الأولى للاستقلال في الظهور في الكتلة الشرقية، اتبع ستالين الاستراتيجية التي استخدمها للتعامل مع منافسيه الداخليين في فترة قبل الحرب: أزيلوا من السلطة، وقُدموا للمحاكمة، وسُجنوا، وفي عديد من الحالات، أُعدموا .

قلق ونستون تشرشل - رئيس الوزراء البريطاني - من وجود تهديد سوفيتي لأوروبا الغربية، نظراً للحجم الهائل للقوات السوفيتية المنتشرة في أوروبا في نهاية الحرب، واعتقاد أن جوزيف ستالين - القائد السوفيتي - غير موثوق به.

الاستعداد لحرب جديدة

ساعدت "الرسالة التلغرافية الطويلة" لـ "جورج كينان" القادمة من موسكو - في فبراير عام ١٩٤٦ - في التعبير عن التشدد المتزايد لحكومة الولايات المتحدة في التعامل مع السوفييت، كما أصبح الأساس الاستراتيجي للولايات المتحدة في التعامل مع الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة^[9]. في سبتمبر التالي أصدر الجانب السوفيتي تلغراف نوفيكيوف - أرسله السفير السوفيتي لكن كُلف فياتشيسلاف ميخائيلوفيتش مولوتوف به كما ساعد في تأليفه - حيث وصف الولايات المتحدة بكونها واقعة في قبضة الرأسماليين الاحتكاريين الذين يعملون على بناء القدرة العسكرية "لتهيئة الظروف للفوز بالسيادة العالمية في حرب جديدة ."

في ٦ سبتمبر عام ١٩٤٦ ألقى جيمس بيرنز خطاباً في ألمانيا يستنكر فيه خطة مورجنثاو (وهو اقتراح بتقسيم ألمانيا ما بعد الحرب وإزالة إمكانات التصنيع بها)، ويحذر السوفييت أن الولايات المتحدة تهدف إلى الحفاظ على الوجود العسكري في

أوروبا إلى أجل غير مُسمى. كما اعترف بيرنز بعد مرور شهر أن "جوهر برنامجنا هو الفوز بالشعب الألماني ... كانت معركة بيننا وبين روسيا للاستحواذ على العقول ...". بعد أسابيع قليلة من إرسال " الرسالة التلغرافية الطويلة"، ألقى رئيس الوزراء البريطاني السابق خطابه الشهير " الستار الحديدي " في فولتون بولاية ميزوري. دعا الخطاب إلى تحالف أنجلو-أمريكي ضد الاتحاد السوفيتي الذين اهتمهم بإنشاء ستار حديدي من شتتين في بحر البلطيق إلى تريستي في البحر الأدرياتيكي .

بدايات الحرب الباردة

كومنفرم وانفصال تيتو-ستالين

في سبتمبر عام ١٩٤٧ أنشأ السوفييت الكومنفرم بغرض فرض العقيدة داخل الحركة الشيوعية العالمية، وتشديد السيطرة السياسية على الدول التابعة للاتحاد السوفيتي من خلال تنسيق الأعمال بين الأحزاب الشيوعية في الكتلة الشرقية. واجه الكومنفرم إخفاق حرج في يونيو التالي عندما ألزم انفصال تيتو-ستالين أعضائها بطرد يوغوسلافيا التي ظلت شيوعية لكن تبنت موقف عدم الانحياز .

سياسة الاحتواء ومبدأ ترومان

التحالفات العسكرية الأوروبية.

بحلول عام ١٩٤٧ حث مستشاري الرئيس الأمريكي هاري ترومان باتخاذ خطوات فورية لمواجهة نفوذ الاتحاد السوفيتي، مُشيراً إلى جهود ستالين) وسط ارتباك وانحياز ما بعد الحرب (لتقويض الولايات المتحدة من خلال تشجيع التنافس بين الرأسماليين التي يُمكن أن تُعجل حرب أخرى. في فبراير عام ١٩٤٧ أعلنت الحكومة البريطانية أنها لم تعد قادرة على تمويل النظام العسكري الملكي اليوناني في الحرب الأهلية ضد المتمردين تحت سيطرة الشيوعية .

تبنت الحكومة الأمريكية سياسة الاحتواء رداً على تلك الأنباء، والهدف من ذلك هو وقف انتشار الشيوعية. ألقى ترومان خطاب يدعو فيه لتخصيص ٤٠٠ مليون دولار للتدخل في الحرب؛ الأمر الذي كشف النقاب عن مبدأ ترومان، والذي حدد

إطار الصراع على أنه منافسة بين الشعوب الحرة والأنظمة الشمولية. على الرغم من مساعدة يوغوسلافيا التابعة لجوزيف بروز تيتو للمتمردين، اهتم صناع السياسة الأمريكيين الاتحاد السوفيتي بالتآمر ضد الملكيين اليونانيين في محاولة لتوسيع نطاق النفوذ السوفيتي .

أرخ إعلان مبدأ ترومان بداية التوافق في السياسة الخارجية وسياسة الدفاع للولايات المتحدة بين الحزب الديمقراطي^١ والجمهوري التي ركزت على الاحتواء والردع، والتي ضعفت أثناء وبعد حرب فيتنام، لكنها استمرت بعد ذلك في النهاية . أعطت الأحزاب المعتدلة والحفاظة في أوروبا - فضلاً عن الديمقراطيين الاشتراكيين - بالفعل الدعم غير المشروط إلى التحالف الغربي؛ بينما انضم الشيوعيون الأمريكيون والأوروبيون - المدفوعين من قبل الاستخبارات السوفيتية والمشاركين في العمليات الاستخباراتية - إلى صف موسكو على الرغم من بدء ظهور الانشقاق بعد عام ١٩٥٦. ظهرت انتقادات لسياسات التوافق من قبل نشطاء مناهضين لحرب فيتنام وحملة نزع السلاح النووي وحركة تجميد البرنامج النووي

مشروع مارشال وانقلاب تشيكوسلوفاكيا

خريطة حقبة الحرب الباردة لأوروبا والشرق الأدنى تُظهر البلدان التي تلقت مساعدات خطة مارشال. تُظهر الأعمدة الحمراء الكمية النسبية لإجمالي المساعدات التي تلقتها كل دولة.

التحالفات الاقتصادية الأوروبية

في أوائل عام ١٩٤٧ فشلت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتي بشأن خطة تُحقق اكتفاء ذاتي اقتصادي لألمانيا، بما في ذلك حساب مُفصل بشأن المنشآت الصناعية والسلع^١ أو البنية التحتية التي أزالتها السوفييت بالفعل. في يونيو عام ١٩٤٧ بالتزامن مع مبدأ ترومان، فَعَلَت الولايات المتحدة خطة مارشال؛ وهو تعهد بتقديم المساعدات الاقتصادية لجميع دول أوروبا الراغبة بالمشاركة، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي .

هدفت الخطة لإعادة بناء النظم الاقتصادية والديمقراطية لأوروبا ومواجهة التهديدات الملموسة لتوازن السلطة في أوروبا مثل فرض سيطرة الأحزاب الشيوعية من خلال الثورات والانتخابات. أكدت الخطة أيضاً على أن الازدهار الأوروبي يتوقف على تعافي الاقتصاد الألماني. بعد مرور شهر وقع ترومان قانون الأمن الوطني لعام ١٩٤٧، مما ترتب عليه إنشاء وزارة دفاع موحدة، ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ومجلس الأمن القومي (NSC). أصبحت تلك السلطات البيروقراطيات الأساسية لسياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة

يعتقد ستالين أن التكامل الاقتصادي مع الغرب يتيح لدول الكتلة الشرقية الهروب من السيطرة السوفيتية، وأن الولايات المتحدة كانت تحاول عقد صفقة لكسب دولة موالية ومنحازة للولايات المتحدة في أوروبا. لذلك منع ستالين دول الكتلة الشرقية من تلقي مساعدات خطة مارشال. أصبحت خطة مولوتوف (والتي أخذت طابع مؤسسي في يناير عام ١٩٤٩ يُعرف بمجلس التعاون الاقتصادي (هي بديل الاتحاد السوفيتي لخطة مارشال، والتي تزعم تضمن التجارة والمساعدات السوفيتية مع أوروبا الوسطى والشرقية. كان يخشى ستالين من إعادة إعمار ألمانيا؛ فروئته لألمانيا بعد الحرب لا تشمل القدرة على إعادة تسليح نفسها أو تشكيل أي نوع من التهديد للاتحاد السوفيتي .

في أوائل عام ١٩٤٨ بعد متابعة تقارير عن تعزيز "العناصر الرجعية"، قضى عملاء الاتحاد السوفيتي على انقلاب في تشيكوسلوفاكيا، وهي الدولة الوحيدة في الكتلة الشرقية التي سمح السوفييت بالاحتفاظ بهياكل الديمقراطية بها. أصاب القمع الوحشي لجموع الانقلاب صدمة لدول الغرب أكثر من أي حدث حتى ذلك الوقت، مع إطلاق العنان لذعر من حدوث حرب وجرفت آخر بقايا المعارضة لخطة مارشال في الكونغرس الأمريكي .

أدت السياسات التوأم لمبدأ ترومان وخطة مارشال إلى بلالين من المساعدات العسكرية والاقتصادية لأوروبا الغربية واليونان وتركيا. فاز الجيش اليوناني في الحرب الأهلية بفضل مساعدة الولايات المتحدة. تحت قيادة ألتشيدي دي غاسبري، هزم

الحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي التحالف الشيوعي الاشتراكي الضخم في انتخابات عام ١٩٤٨. في نفس الوقت كان هناك زيادة في النشاط الاستخباراتي والتجسسي، وانشقاقات الكتلة الشرقية، والترحيل الدبلوماسي الحرب الباردة الجديدة:

أطلقت الولايات المتحدة حربا تجارية مع الصين هي الأكبر في التاريخ الاقتصادي للعالم. فقد فرضت إدارة الرئيس دونالد ترامب رسوما جمركية تصل إلى ٢٥% على واردات صينية بقيمة ٣٤ مليار دولار.

وردت الصين يتخاذ إجراءات مماثلة على واردات أمريكية بنفس القيمة، أى أن سلع الدولتين التي فرضت عليها رسوم جمركية بلغت ٨٦ مليار دولار.

وهدد ترامب بفرض جمارك جديدة على مزيد من الواردات الصينية بقيمة ١٦ مليار دولار، وهو ماردت عليه بكن بأثما ستقابل الفعل بمثله.

وحدا ذلك بالرئيس الأمريكي إلى التهديد بفرض رسوم جمركية على مجمل الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة التي بلغت ٥٠٥ مليارات دولار العام الماضي.

ولتبرير فرض الرسوم الجمركية، وهى نوع من العقوبات على الصين، تتهم واشنطن بكن باتباع سياسات تجارية غير نزيهة مكنتها من تحقيق فائض كبير في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة بلغ ٣٧٥ مليار دولار. وهى تكرر في هذا الشأن اتهامات متعددة تتراوح بين سرقة أسرار صناعية وحقوق ملكية فكرية والنقل القسرى للتكنولوجيا وتعتمد إضعاف قيمة العملة الوطنية (اليوان) حتى يسهل نفاذ الواردات الصينية للسوق الأمريكي... وقد عرضت واشنطن على بكن سلسلة من الشروط التجارية القاسية حتى تتراجع عن فرض الرسوم الجمركية على بضائعها.

وتهدف تلك الشروط، التي يصعب على بكن القبول بها، إلى تقليص العجز التجاري الأمريكي مع الصين وإحداث نوع من التوازن في التبادل التجاري بين الدولتين.

وقد اتخذ هذا الصراع بين الولايات المتحدة من ناحية والصين، وكذلك روسيا، من ناحية أخرى، وكلاهما يناهض الهيمنة الأمريكية، أشكالاً متنوعة سياسية واقتصادية وعسكرية اصطلاح على تسميتها الحرب الباردة الجديدة أو الثانية، بالإشارة إلى الحرب الباردة (الأولي) التي سادت في عهد الاتحاد السوفيتي.

وهكذا، فإن النزاع التجاري الأمريكي الصيني ما هو إلا أحد مظاهر هذا الصراع حول السيطرة العالمية، أطلقتها واشنطن للحد من قدرة الاقتصاد الصيني على التفوق على نظيره الأمريكي، أو على أقل تقدير تأخير تحقق هذا التفوق. إذ تشير الدراسات الاستشرافية إلى أن اقتصاد الصين، المصنف ثانياً في الوقت الحالي بعد الاقتصاد الأمريكي، سيصبح أقوى اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ حيث سيبلغ إجمالي ناتجه القومي ٣٨ تريليون دولار بينما لن يتجاوز نظيره الأمريكي ٢٣.٤ تريليون دولار. ولا شك أن القوة الاقتصادية المتنامية للصين ستتيح لها في المستقبل أن تترجمها إلى قوة عسكرية ونفوذ سياسي عالمي. وهذا هو ما تخشاه الولايات المتحدة وتسعى لمنعها أو تأجيله بكل السبل.

ففيما يتعلق بالقوة العسكرية، مازالت الولايات المتحدة في الصدارة بإجمالي إنفاق عسكري ٦١٠ مليارات دولار في ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٣٥% من الإنفاق العسكري في العالم، تليها الصين بقيمة ٢٢٨ ملياراً، أي ١٣% من الإنفاق العسكري العالمي.

ورغم هذا الفارق الشاسع، فإن نظرة متفحصة للبيانات تظهر تقلص الفارق بين الدولتين خلال السنوات القليلة الماضية.

حيث تشير إحصائيات معهد ستوكهولم لدراسات السلام إلى أن الصين احتلت المركز الأول عالمياً في نسبة ارتفاع الإنفاق على التسليح، إذ بلغت ١١٠% منذ عام ٢٠٠٨.

ولا عجب إذا أن يعلن ترامب في أكثر من مناسبة أن الصين، وكذلك روسيا، أصبحتا منافستين قويتين للولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

لكن يتفق الساسة والخبراء الأمريكيون على أن الخطر الأكبر يأتي من الصين، بسبب قوتها الاقتصادية الهائلة التي ستعكس حتما على قوتها العسكرية ونفوذها السياسي. وقد أكدت استراتيجية الأمن الوطني التي أعلنتها وزارة الدفاع الأمريكية في ديسمبر الماضي أن الصين وروسيا أصبحتا تنازعا الولايات المتحدة على القوة والنفوذ وتعملان ضد مصالحها في العالم.

وفي يناير، أكد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، خلال عرضه لاستراتيجية الدفاع الوطني، إن التنافس مع القوى الكبرى في العالم، وليس مكافحة الإرهاب، هو الأولوية الأولى للأمن الأمريكي. ويفسر ذلك تراجع الاهتمام النسبي للولايات المتحدة بالعالم العربي والشرق الأوسط عموما وتجنبها التورط في أزماته.

والواقع ان هذا الانسحاب النسبي من المنطقة ليس جديدا وإنما يرجع إلى عهد الرئيس باراك أوباما، الذي كان أولى أولوياته في العالم العربي الانسحاب من العراق. كما انه تجنب التدخل في النزاع العسكري في سوريا. وحذا ترامب حذوه.

لكن اشتداد خطر الإرهاب في العالم العربي، مع تمدد تنظيم داعش وسيطرته على أراض شاسعة في العراق وسوريا أجبر واشنطن على تبديل خططها مؤقتا لمواجهة هذا الوضع غير المتوقع.

هذا التوجه للإدارة الأمريكية ليس كذلك جديدا. فقد سبق أن أعلن أوباما في 2011 عن استراتيجية جديدة لسياسته الخارجية تعتمد على التركيز على آسيا، وتحديدًا على تحجيم قوة الصين الاقتصادية والعسكرية المتصاعدة.

ولكن الاختلاف بين الإدارتين الأمريكيتين هو في الأسلوب. فسياسة ترامب أكثر هجومية. وهذا يفسر حربه التجارية الحالية على الصين. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك قانون السفر إلى دولة تايوان الذي وقعته ترامب في مارس الماضي وينص على تشجيع الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كلا الدولتين، وهو ما يناقض التزام واشنطن باحترام «سياسة صين واحدة» الذي تعهدت به منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع بكين عام

١٩٧٩. وأثار هذا القانون حنق بكين التي تعتبر تايوان جزءاً من الصين وتطالب بضمها للوطن الأم.

كما ان إدارة ترامب تركز على القوة العسكرية لردع ومواجهة منافسيها الدوليين. فقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في فبراير زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع تبلغ ١٠%، بعد تراجع السنوات الماضية، وبحيث يزيد الإنفاق العسكري، بما في ذلك تطوير أسلحة نووية جديدة، على ٧١٦ مليار دولار.

وستعتمد واشنطن في هذا الإطار إلى عرقلة تطلع بكين لإرساء هيمنتها على جنوب شرق آسيا، خاصة من خلال إرسال القطع البحرية لبحر الصين الجنوبي والقيام بمناورات مشتركة مع الدول المناهضة لطموحات الصين في المنطقة.

عكست قضية اعتقال نائبة رئيس شركة "هواوي" -بوضوح شديد- التوتر المتزايد بين الولايات المتحدة والصين القائم حول قيادة مستقبل التنمية الاقتصادية والإستراتيجية في العالم .

وأوضح الكاتبان خافيير فوندلاغلوريا وماكرينا فيدال لي في هذا التقرير الذي نشرته صحيفة "إلبايس" الإسبانية، أن الدولتين تخوضان صراعاً من أجل ملء فراغ القيادة العالمية من خلال الحرب التجارية. وقد شمل هذا النزاع قضايا على غرار اعتقال نائبة رئيس شركة "هواوي" في غرة ديسمبر/كانون الأول في كندا بتهمة انتهاك العقوبات المفروضة على إيران .

كما أن شركة "كوالكوم" التي تخلت عن صفقة شراء شركة "أن.إكس.بي" الهولندية بعدما فشلت في الحصول على موافقة الجهات التنظيمية في الصين، تعد من الضحايا البارزين للخلاف التجاري القائم بين واشنطن وبكين.

وقبل أيام، صعدت بكين من حدة التوتر حين استدعت السفير الكندي جون ماكالم للتحديث معه عن خمس حكومة بلاده لاعتقال المدير المالي لشركة "هواوي"

الصينية منع وان تشو. وفي بيان صادر عن وزارة الخارجية، حذرت بكين العاصمة أوتاوا من العواقب الوخيمة التي قد تنجر عن رفض إطلاق سراح ابنة مؤسس الشركة.

وأشارت الصحيفة إلى أن هذه القضايا لن تكون الأخيرة، فحتى إذا وقعت الصين والولايات المتحدة اتفاقية تجارية في الأشهر المقبلة، فمن غير المرجح أن يتراجع التوتر حول السيطرة على التكنولوجيا، لأن الأمر يتعلق بمستقبل الأمن القومي. وفي الحقيقة، كان التحديث الصناعي في الصين خلال العقد الماضي واضحاً، ففي العام ٢٠١٧ احتلت الصين المرتبة الأولى عالمياً في براءات الاختراع بإجمالي 43.6%، أي ما يعادل ضعف ما حققته الولايات المتحدة، وذلك وفقاً لبيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وفي ٢٠١٦، بلغ معدل الإنفاق على البحث والتطوير في الصين نحو ٢.١% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة ١.٤% قبل عشر سنوات. إلى جانب ذلك، اكتسبت العديد من شركات التقنية الصينية مكانة على الساحة الدولية وأصبحت لاعبا رئيسيا في سلسلة التوريد العالمية، وفي طليعة التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، أو التشفير الكمي.

وأوضحت الصحيفة أن الصين كانت في أمس الحاجة إلى تحقيق الازدهار في القطاع التكنولوجي. ففي بلد يعاني من شيخوخة السكان، تعد الصين أسرع بلد في العالم من حيث النمو الاقتصادي. وبحلول ٢٠٣٠، يُتوقع أن يكون ربع سكانها قد تجاوز الستين من العمر، لذلك تحتاج إلى إيجاد بدائل للنموذج الاقتصادي الذي يتمسك حتى الآن باليد العاملة الوفيرة والرخيصة.

وأضافت أن الصين ترغب في تجنب ما يسمى "فخ الدخل المتوسط"، وهو العقبة التي فشلت العديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى في تجنبها، لأنها كانت غير قادرة على زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى مستوى معين. ومن جهتها، تدرك

الصين مدى حاجتها إلى تطوير التكنولوجيات الخاصة بها، بطريقة تجعلها لا تعتمد على الدول الأخرى لتطوير شركاتها الكبرى.

وفي 2015، صادقت الصين على خططها الإستراتيجية المعروفة باسم "صنع في الصين 2025"، وهي مبادرة مدتها أربع سنوات تهدف إلى تحديث قاعدتها الصناعية عبر تطوير عشرة قطاعات رئيسية للتكنولوجيا المتقدمة، من بينها الروبوتات والمركبات التي تعمل بالطاقة المتجددة، وعلوم الطيران الفضائية، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات.

ووفقاً للأهداف التي تم تحديدها، تطمح بكين إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة ٧٠٪ في قطاعات التكنولوجيا العالية بحلول العام ٢٠٢٥.

وبحلول العام ٢٠٤٩، تهدف بكين إلى اكتساب مكانة مهيمنة في الأسواق العالمية. ولتحقيق هذه الخطة التي تشجع على الاستثمار الصيني في القطاعات الإستراتيجية بالخارج، عبأت الصين مؤسساتها الحكومية الضخمة. وستشمل هذه الخطة الإعانات الكبيرة والحوافز الضريبية والقروض بأسعار فائدة مناسبة.

في المقابل، أثارت خطة "صنع في الصين ٢٠٢٥" شكوكاً جديدة لدى الدول الغربية، مما أدى إلى ورود موجة من الشكاوى بخصوص السيطرة الحكومية الكبيرة على الاقتصاد.

وأوضحت الصحيفة أن القواعد التي تجبر الشركات الأجنبية على الدخول في شراكة مع شركة محلية لدخول السوق الصينية تعد من بين أكثر القوانين المثيرة للجدل، نظراً لأن هذه الخطوة تفرض عليهم النقل القسري للتكنولوجيا. كما أن الإعانات والفوائد التي تعود إلى الشركات المملوكة من قبل الدولة ستجعل تنافس الشركات الأجنبية معها على قدم المساواة مستحيلاً.

شكوك بشأن الدول الغربية

إلى جانب هذه الهواجس العامة، اتخذت الدول الغربية تدابير وقائية في القطاع التكنولوجي، ضد قانون الأمن السيبراني الجديد في الصين، الذي يُلزم الشركات الأجنبية بتخزين البيانات التي تحصل عليها في الصين على الخوادم الصينية التي غالبا ما تسيطر عليها الشركات ذات رأس المال العام.

وفي الوقت الحالي، لا تزال الصين غير مهيمنة على العديد من التكنولوجيات الرئيسية في صناعاتها، لذلك هي بحاجة إلى استيرادها من الخارج، وهو ما يمكن أن يضر بمصالحها خاصة عندما تتداخل الخلافات السياسية.

وفي أبريل/نيسان الماضي، منعت وزارة التجارة الأمريكية شركة "زد.تي.إي" الصينية من شراء أي مكونات من الولايات المتحدة، نظرا لأنها تباع منتجاتها إلى إيران وكوريا الشمالية، وهو ما يعد خرقا للعقوبات الأمريكية.

وبسبب هذا الإجراء أصبحت شركة "زد.تي.إي" على حافة الإفلاس، إلا أنها تمكنت من تخطي هذه المرحلة في النهاية، لكن هذه الأحداث كانت بمثابة تحذير لبكين. وفي هذا السياق، صرح الرئيس الصيني شي جين بينغ "في الماضي، عملنا مجّد وصنعنا قبلتين ذريتين وقمرا اصطناعيا، وفي الخطوة التالية بشأن هذه التكنولوجيات سنضع الأوهام جانبا ونعتمد على أنفسنا."

وورد في تقرير المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بشأن طريق الحرير التي تعد أيضا ضمن الأولويات التكنولوجية لبكين، أنه "يمكن أن نتوقع ظهور قطبين متنافسين، أحدهما بقيادة الولايات المتحدة، والآخر بقيادة الصين، حيث يتمتع كل منهما بشبكات من البنى التحتية الخاصة."

وأضاف التقرير أن ظهور قطبين مختلفين يتعايشان مع بعضهما البعض دون اندماج، أمر ممكن إذا أصبحت الولايات المتحدة والصين أقل اعتمادا على بعضهما البعض على المستوى الاقتصادي مقارنة بما هما عليه اليوم". لكن يوما بعد يوم، يبدو أن هذا المستقبل بعيد المنال.

جاءت عمليات الطرد المتبادل للدبلوماسيين بين روسيا من ناحية وبين الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من الناحية الأخرى، لتعيد إلى الأذهان أجواء

الحرب الباردة. فهل نحن بصدد الدخول في حرب باردة جديدة بين روسيا — وريثة الاتحاد السوفيتي السابق — وبين الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية؟ وما شواهد ذلك؟

من المعروف أن الحرب الباردة السابقة انتهت باختيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١، أي منذ قرابة ربع قرن، شهدت خلالها العلاقات بين واشنطن وموسكو (وريثة الاتحاد السوفيتي) جو من الوئام بعد انكفاء الأخيرة على نفسها وانشغالها بقضاياها الداخلية، وتقلص اهتمامها بالقضايا الخارجية، وهو ما أدى إلى تراجع دورها وانسحابها من المنافسة على مناطق نفوذ في العالم. ومعنى آخر تركت الساحة بلا منافسة للولايات المتحدة والدول الغربية، حتى إن البعض تحدث عن نهاية التاريخ كناية عن الانتصار النهائي والأبدى للنظم الغربية الديمقراطية الليبرالية على ما عداها من النظم الأخرى. وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتوطد العلاقة بين العدوين السابقين في مواجهة الخصم المشترك ممثلاً في الإرهاب «الإسلامي» الذي كان يمارس عملياته في نيويورك وموسكو على السواء. وأتذكر هنا عندما كنت سفيراً في موسكو ما بين أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٢، كيف كان المستولون الروس يحرصون على ذكر أن «الأصدقاء» الأمريكيين يتفقون معهم فيما يخص بعض القضايا الدولية. وهو الأمر الذي لا أشك في أنه تغير بعد ذلك بعودة موسكو للعب دورها على الساحة الدولية وتضارب المصالح مرة أخرى مع الغرب .

هذا التضارب في المصالح ظهر بشكل واضح وحاد في التدخل العسكري الروسي المباشر في جورجيا في عام ٢٠٠٨، ثم أوكرانيا في ٢٠١٤ وأخيراً في سوريا في عام ٢٠١٥. ولكن الأهم من هذا التدخل العسكري الروسي في البلدان سالفة الذكر هو عودة الشك وعدم الثقة في نوايا الآخر، وتجديد الاتهامات للاستخبارات الروسية بأنها تسعى للتأثير على الحكومات ودول الغرب بجميع الطرق المشروعة وغير المشروعة. ويأتي في هذا الإطار الاتهامات التي طالت موسكو بأنها تدخلت في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بشكل سافر، فضلاً عما يحوم من شكوك حول ما يمكن أن تكون موسكو قد

قامت به للتأثير على نتائج الانتخابات الألمانية والفرنسية، ناهيك عن الاستفتاء الذى تم فى بريطانيا حول استمرار عضويتها داخل الاتحاد الأوروبي.

يضاف لما سبق، تبنى الرئيس الروسى فلاديمير بوتين خطابا قوميا منذ وصوله إلى الكرملين، معربا عن رأيه فى أن انهيار الاتحاد السوفيتى يعد أكبر كارثة جيواستراتيجية حلت فى القرن العشرين، الأمر الذى تم تفسيره بأنه يحاول استعادة بناء الدولة القديمة . ومع نجاح بوتين فى إعادة بناء الدولة، وتنمى الدور الروسى مجددا كما سبق الإشارة إليه وخاصة فى أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، فقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة حدة القلق لدى الغرب من تصاعد النفوذ الروسى مرة أخرى ومحاوله استعادة ما فقدته من مناطق نفوذ وخاصة فى شرق أوروبا. ولم يتوقف الأمر بطبيعة الحال عند ذلك، فكل خطوة أصبحت تقابلها خطوة مضادة، وكل انتقاد أو حملة إعلامية يقابلها ما يماثلها من الجانب الآخر فى خطوات تصعيدية متبادلة تنجبه فى كل مرة إلى مزيد من التصعيد والتوتر .

وكان آخر هذه الخطوات من الجانب الروسى وقبل الأزمة الدبلوماسية الأخيرة ما جاء على لسان الرئيس بوتين فى خطابه أمام جلسة مشتركة لأعضاء البرلمان الروسى بمجلسيه قبل الانتخابات الرئاسية فى مارس الماضى عن امتلاك روسيا لأسلحة استراتيجية جديدة ستقلب موازين القوة فى العالم. وكان أهم هذه الأسلحة صاروخ فائق السرعة «يستطيع أن يصل إلى أى مكان فى العالم» ولا تستطيع الدفاعات الأمريكية مثله فى الدرع الصاروخية من التصدى له، وبما يمنح روسيا ميزة على غريمتها الأمريكية ويحل بتوازن القوة القائم بين الدولتين المتنافستين. وهو الأمر الذى لن تقبله الولايات المتحدة إطلاقا وستعمل بكل جدية وسرعة على تصحيحه، وبما يفتح الباب على مصريه لسباق تسلح جديد مثلما كان الحال فى عنفوان الحرب الباردة.

هذا وعلى الجانب الآخر، وعلى الرغم من وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض وهو الذى يجاهر صراحة بإعجابه الشخصى بالرئيس بوتين، ودعا فى حملته الانتخابية إلى تحسين العلاقات مع موسكو، إلا أنه رضح فى النهاية لرأى المؤسسات الأمريكية حين أعلن عن استراتيجية الأمن القومى الأمريكى فى شهر ديسمبر الماضى.

هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة أعادت روسيا، ومعها الصين، كالخطر الرئيسى الذى يجابه الولايات المتحدة، وهو ما يعنى تراجع خطر الإرهاب للمرتبة الثانية بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى لأكثر من عقد من الزمان. ويضاف لذلك أخيرا رحيل كل من ريكس تيلرسون وزير الخارجية وهيربرت مكماستر مستشار الأمن القومى وتعيين اثنين من الصقور الجمهوريين مكانهما، هما مايك بومبيو وجون بولتون على التوالى. ومن المعروف أن بولتون يؤمن بحق الولايات المتحدة فى استخدام قوتها العسكرية وعدم الاكتفاء بمجرد التلويح بها. الأمر الذى يؤشر لاتجاه الإدارة الأمريكية الحالية لاتخاذ المزيد من الخطوات التصعيدية والأكثر تشددا إزاء روسيا .

وسط هذه الأجواء المشحونة جاءت محاولة قتل العميل الروسى المزدوج سيرجى سكريل وإبنته يوليا فى سالسبرى بالمملكة المتحدة فى ٤ مارس الماضى باستخدام غاز أعصاب لا يملكه سوى الروس. وكان ذلك كافيا من وجهة نظر الغرب لتوجيه أصابع الاتهام لموسكو. وكما تابعا جميعا فى الأخبار تسارعت وتيرة تبادل طرد الدبلوماسيين من كلا الطرفين حتى وصل العدد إلى ٣٠٠، ١٥٠ لكل جانب. ومع تصاعد الحرب الكلامية وارتفاع درجة التوتر السياسى بدأ الحديث يتواتر عن حرب باردة جديدة على الرغم من أجواء التفاؤل التى سادت قبل أسابيع قليلة من الإعلان عن عقد قمة كورية شمالية أمريكية فى شهر مايو القادم، وبما قد يفضى إلى نزع فتيل الأزمة النووية الكورية. ولكن مع بزوغ الدور الروسى مجددا، وقلق الغرب من هذا الدور، فإن حادثة العميل الروسى لا تمثل سوى حلقة فى مسلسل العلاقة المضطربة بين روسيا والغرب، والتى لم تكتمل فصولها بعد. فكيف ستختلف الحرب الباردة الجديدة عن الحرب السابقة؟ هذا ما سنتناوله فى المقال القادم إن شاء الله.

أعلنت الإدارة الأمريكية يوم الجمعة ٦ إبريل الماضى عن فرض عقوبات جديدة ضد روسيا طالت هذه المرة سبعة من أكثر الشخصيات ثراء فى روسيا و١٧ مستولا حكوميا من الدائرة اللصيقة بالرئيس الروسى فلاديمير بوتين. وتشى هذه العقوبات الجديدة بأن مسلسل العقوبات والطراد المتبادل للدبلوماسيين والحرب الكلامية الدائرة الآن بين روسيا من ناحية والغرب من ناحية أخرى فى طريقها إلى المزيد من التصعيد،

وهو ما وصفته في مقالى السابق ببدايات «حرب باردة جديدة». فكيف تختلف الحرب الباردة الجديدة عن الحرب الباردة القديمة رغم أن الخصمين في الحالتين لم يختلفا، وهما الغرب الرأسمالى الديمقراطى من جانب وروسيا وحلفاؤها على الجانب الآخر؟

قد يكون الاختلاف الأول هو طبيعة الدولة الروسية الحالية والتي تختلف عن سابقتها فى العديد من التوجهات والأسس التى تقوم عليها، وخاصة فيما يتعلق بشخصية الدولة وهويتها القومية. فالشاهد أن بوتين قد نجح فى إعادة بناء الدولة، ولكن على أسس قومية وطنية وليس على أسس أيديولوجية شيوعية كما كانت فى السابق. فمن الواضح أن أحد الدروس التى تعلمها بوتين من تجربة انهيار الدولة السوفيتية السابقة، كانت أهمية تبني خطاب قومى روسى يعيد للشخصية الروسية اعتبارها ومكانتها بدلا من الخطاب الأسمى العابر للقوميات الذى تبناه الاتحاد السوفيتى وكان من أسباب انهياره. وهو الأمر الذى يفسر أحد جوانب شعبية الرئيس بوتين الذى بات فى نظر أغلب المواطنين الروس الزعيم الذى يدافع عن الهوية القومية الروسية فى مواجهة محاولات الغرب لطمسها واحتوائها والعمل على دمجها فى إطار منظومة غربية بعيدة عن القيم والمصالح الروسية.

يرتبط أيضا بما تقدم كيفية إدارة القيادة الروسية الحالية للاقتصاد الروسى، وخاصة فيما يتعلق بأهم موارده وهو النفط. وتجنب تكرار الخطأ الرئيسى الذى وقع فيه الاتحاد السوفيتى باعتماده الأساسى على إنتاج النفط الخلى وبيعه فى السوق العالمية كمورد للعملة الصعبة، ودون الاهتمام بالتأثير أو التحكم فى آليات تحديد سعره عالميا، اعتمادا على ما يتمتع به الإنتاج الروسى من كميات كبيرة مع استمرار احتياج الدول المستهلكة له فى الغرب. وكان الاقتصاد الروسى قد فقد أهم موارده مع انهيار أسعار النفط الخام فى نهاية الثمانينيات مما فاقم من الأزمة الاقتصادية التى كان يعاني منها هذا الاقتصاد وعجل بسقوط الاتحاد السوفيتى. لذلك تحرص روسيا حاليا على تنويع صادراتها من الطاقة بحيث لا تقتصر فقط على النفط، ولكن أيضا الغاز الطبيعى وبشكل لا يقل أهمية عن النفط، ومن خلال أيضا تنويع الأسواق حتى لا يظل الاعتماد على السوق الغربية فقط. ومن هنا أهمية السوق الآسيوية للصادرات الروسية وعلى رأسها

الصين ومد خطوط أنابيب غاز لها، وتوقيع عقود طويلة الأجل معها. ولكن الأهم مما سبق، هو الاستحواذ على عدد من حقول النفط والدخول في شراكات مع عدد من الدول المنتجة للنفط مثل إيران والعراق وبهدف التأثير على أسعار النفط ومنعها من الانخفاض والانهيار. ويأتي في هذا الإطار الاتفاق مع السعودية ودول الأوبك لتقليص الإنتاج بهدف الحفاظ على الأسعار وتحقيق نوع من التوازن في السوق.

الاختلاف الثاني، أننا لسنا بصدد معسكرين واضحين المعالم والحدود كما في السابق. ففي تلك الحقبة انقسم العالم بين معسكر شرقي يدين بالمشيئة الشيوعية وينخرط أعضاؤه في تحالف عسكري هو حلف وارسو ويشتركون في تجمع اقتصادي واحد هو الكوميكون. أما المعسكر الغربي، فقد قامت نظمه السياسية على مبادئ الديمقراطية الغربية الليبرالية، وشارك أعضاؤه في حلف الناتو العسكري، بينما انضم أعضاؤه الأوروبيون إلى الاتحاد الأوروبي كتجمع اقتصادي حظي بدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الأمم المتحدة هي المحفل الذي يجتمع فيه أعضاء المعسكرين بهدف حل النزاعات الدولية، والعمل على توطيد الأمن والسلم في العالم، ولكنه تحول إلى ساحة للمعارك السياسية والمواجهات الفكرية والإيديولوجية والحرب الإعلامية. إلا أن الوضع حالياً بات مختلفاً حيث لا توجد خطوط واضحة أو فاصلة بين المعسكرين المتضادين، خاصة مع تشابك المصالح وتربطها في العديد من القضايا والساحات مثلما نشاهد في مواقف تركيا عضو الناتو في التنسيق مع روسيا وإيران حول سوريا، أو في رفض اليونان - عضو الناتو والاتحاد الأوروبي - الاشتراك في العقوبات المفروضة على روسيا، ناهيك عن توقيع ألمانيا على عقود طويلة الأجل لشراء الغاز الروسي بعد إنشاء خط أنابيب غاز الشمال وبما يتناقض مع سياسة الاتحاد الأوروبي بالعمل على تقليص الاعتماد على روسيا كمصدر للطاقة. وهي كلها مواقف ما كانت لتحدث في الحرب الباردة القديمة.

هذا، ومع تنامي صعود التيارات والأحزاب الشعبوية في معظم الدول الأوروبية، والتي نجحت بالفعل في بعض دول الاتحاد مثل المجر وبولندا وبدرجة أقل سلوفاكيا والتشيك، فإن المعسكر الغربي لم يعد ذلك المعسكر الواحد المتناسك مثلما كان الوضع

عليه في السابق. فإذا أخذنا في الاعتبار تبني هذه الدول والحركات ما يطلقون عليه بالديمقراطية غير الليبرالية، وهو ما يقوض أحد الأسس الرئيسية التي يقوم عليها التحالف الغربي، فلا غرو أن تدعو هذه الدول والحركات صراحة إلى التقارب مع موسكو وأن يستقبل بوتين قادتها في الكرملين بكل سعة وترحاب. وبعد أن كانت موسكو الشيوعية تعتمد على الأحزاب الشيوعية، فإن موسكو الوطنية باتت على صلة وثيقة بهذه الأحزاب والحركات الشعبوية القومية. الأمر الذي بات مصدر قلق وانزعاج لدى العديد من الدوائر والمؤسسات في الغرب التي ترى في نجاح هذه الأحزاب اختراقا روسيا خطيرا لها، وهو ما فجر صراعات داخلية مثلما نشاهده حاليا في الولايات المتحدة من وصول ترامب إلى البيت الأبيض ثم اتهامات بالتواطؤ مع روسيا موجهة لأعضاء في حملته الانتخابية.

فهل معنى ذلك أن المعسكر الغربي بات على وشك التصدع والانفجار تحت وطأة الحركات والأحزاب القومية والشعبوية؟ أو هل تنجح روسيا تحت قيادة بوتين فيما فشل فيه الاتحاد السوفيتي السابق بعد أن درس ما ارتكب من أخطاء واستفاد من دروسها؟ من الصعب جدا والمبكر استشراف ما يمكن أن تؤدي إليه التطورات الحالية من نتائج، ولكن من المرجح أن من سيكتب له النجاح هذه المرة لن يكون من يستطيع تحقيق التفوق العسكري أو الاقتصادي مثلما حدث في الحرب السابقة، ولكن من سيكون له السبق في السباق التكنولوجي الدائر حاليا بين كل من روسيا والصين والولايات المتحدة، وهو المسار الجدير بالمتابعة والرصد، وهذا حديث آخر.

الملخص

الحرب الباردة الحرب الباردة هي عبارة عن مواجهة سياسية وأيديولوجية وعسكرية في بعض الأحيان غير مباشرة، حدثت بعد الحرب العالمية الثانية خلال الفترة 1947-1991م، أما أطرافها فهم عبارة عن أكبر قوتين في العالم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وحلفاء كل منهما، وكان من مظاهر هذه الحرب انقسام

العالم إلى معسكرين هما شيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي وليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول إنّ مصطلح الحرب الباردة يعني صراعاً لا يعلن فيه أحد الطرفين المتحاربين الحرب على الطرف المقابل بشكل رسمي، وقد قاد كل من طرفي الحرب على الآخر باستخدام وسائل الإعلام والفن، والوسائل السرية كالعوامل السريين والجواسيس.

The Cold War The Cold War is a political, ideological and military confrontation, sometimes indirect, that occurred after World War II during the period 1947-1997. Its parties are the two largest powers in the world: the United States of America, the Soviet Union and their respective allies. This war divided the world into two camps, a communist led by the Soviet Union and a liberal led by the United States of America.

The term Cold War means a conflict in which neither warring party officially declares war on the other side, leading both sides of the war using media and art, secret means such as secret agents and spies.

